هيئة
الحقيقة
والكرامة

التقرير السنوي
2016

تقرير النشاط
التقرير المالي

نسخة محيّنه ديسمبر 2017

المحتوى

الهيئة في أرقام	6
أهم أنشطة 2016	8
كلمة الرئيسة	28
الملخص التنفيذي	31
الباب الأول: نتائج أعمال الهيئة لسنة 2016	45
القسم الأوّل: تحدّي غلق باب قبول الشكاوى	47
1- قبول 62020 ملف قبل 15 جوان 2016	47
أ.تنوع الملفات الواردة	47
ب. تعبئة الموارد البشرية واللوجستيّة	47
ج. الحملات التحسيسية	48
د. الإجراءات المتخذة لمواكبة ضغط التسجيل في نهاية الآجال	48
ه. الإحصائيات	49
2- انطلاق جلسات الاستماع العلنية	51
أ.التحضيرات وبرنامج حماية الشّهود والضّحايا	52
ب.مواثيق متابعة الجلسات	53
ج. الاستعدادات اللوجستيّة	53
3-إصدار أول قرار تحكيمي	55
4-جلسات الاستماع السريّة	56
5-مسح الانتهاكات وتحديد 18 حدث	58
6-اتّخاذ إجراءات الإحاطة الوقتية والعاجلة للضّحايا	61
الباب الثّاني: تقدّم أعمال مجلس الهيئة ولجانها	63
القسم الأول: اهم قرارات المجلس	64
1- قرارات مجلس الهيئة المتعلقة بالعهدة	64
أ.تنقيح فصل وحيد من النظام الداخلي	64
ب.أهم قرارات التّسيير	65
ج. سدّ شغور منصب نائب الرّئيس وإعفاء عضوين من مجلس الهيئة	66
القسم الثاني: تقدّم أعمال اللّجان	67
1-لجنة البحث والتقصّي	67
أ. تقدم أعمال الفرز	68
ب.التحري و تحليل الملفات	71
ج.أعمال التحقيق	73

2-لجنة التحكيم والمصالحة 76
أ. إجراءات قبول مطلب التحكيم والمصالحة بالنسبة لمرتكب الانتهاك 76
ب.دراسة الملفات 79
ج.مآل ملفات التحكيم والمصالحة 79
د.اجراءات تحفضية 80
3-لجنة جبر الضّرر وردّ الاعتبار 80
أ.التّقدّم في إنجاز الأعمال التحضيرية 81
ب.تقييم خارطة الخدمات الصحية والاجتماعية 82
4-لجنة المرأة 87
أ.الأنشطة التحسيسية حول العدالة الانتقالية 87
ب.اعتماد مقاربة النّوع الاجتماعي في كل أعمال الهيئة 88
ج.المشروع البحثي المشترك مع جامعة يورك 89
د.حضور اللجنة بالخارج 90
5-لجنة حفظ الذاكرة الوطنية 90
أ.النشاطات المتعلقة بحفظ الذاكرة 91
ب.دعم الإبداعات الفكرية والفنية والأدبية 95
الباب الثالث: تقدّم أعمال الإدارة 99
القسم الأول: تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة 100
1-تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة مركزيا 100
أ.تطور الانتدابات 100
ب.إضافة مقرات فرعية 102
ج.إدارة رقمية في تطوّر متواصل 102
2-تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة على المستوى الجهوي 104
أ.فتح 5 مكاتب جهوية إضافية 104
ب.إضافة مقرّات فرعيّة وتوسيع مشمولات المكاتب الجهويّة 104
ج.معطيات إحصائية حول المكاتب الجهويّة لهيئة الحقيقة والكرامة 105
القسم الثاني: عرض أنشطة الإدارة 107
1-إدارة الشؤون الإدارية والمالية 107
أ.مصلحة الخدمات المساندة 107
ب.مصلحة الموارد البشرية 109
ج. مصلحة المالية 110

د.مركز نداء 110
2-إدارة المنظومات المعلوماتية 111
3-إدارة التوثيق والأرشيف 112
أ.تقدّم في أعمال التصرّف في الأرشيف 112
ب.تقدّم في أعمال معالجة الأرشيف 113
ج. إنجاز ملفات توثيقية واثراء المكتبة 113
د.تنفيذ برنامج إعداد خارطة مواقع حفظ الأرشيف 114
4-إدارة الاتّصال 115
5-إدارة الشّؤون القانونية 116
أ.متابعة القضايا الجزائية والإدارية التي تكون فيها الهيئة طرفا 116
ب.أنشطة في علاقة بالضحايا 116
6-إدارة التّدقيق الدّاخلي والتّنظيم 117
7-إدارة التّنسيق والمكاتب الجهوية 118
الباب الرّابع: تعزيز علاقات التّعاون والشراكة مع الفاعلين في مسار العدالة الانتقالية 119
القسم الأوّل: على المستوى الوطني 120
1-التعاون مع السلطات الثلاث 120
أ.السلطة التنفيذية 120
ب.مجلس نواب الشعب 123
ج.السلطة القضائية 124
2-التعاون مع مؤسسات الدولة حول صندوق الكرامة 125
3-الشراكة مع الهيئات الوطنية المستقلة 125
4-الشراكة مع المنظمات الوطنية 126
أ.الاتحاد العام التونسي للشغل 126
ب.الهيئة الوطنية للمحامين 126
5-الجهات الأخرى 127
أ.المؤتمر الوطني حول العدالة الانتقالية 127
ب.دور فاعل للمجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية 127
القسم الثّاني: أنشطة في إطار التعاون الدولي 129
1-مشروع دعم تفعيل مسار العدالة الانتقالية في تونس 129
2-هيئة الحقيقة والكرامة تشارك في ملتقيات وندوات دولية 129
أ.الاجتماع السنوي للجنة وضع المرأة – نيويورك CSW60 129
ب.النّدوة الدّولية لمكافحة الفساد – بنما 130
ج. تقديم المحاضرة الافتتاحية في «أكاديمية جنيف» 131

3-المركز الدولي للعدالة الانتقالية 131
4-أكاديمية إذاعة صوت ألمانيا DW Akademie 131
5-المؤسسة السويسرية للسلام Swisspeace 131
6-الضّيوف الوافدون على الهيئة 132
الباب الخامس: العراقيل وسبل التّجاوز 132
1-جهات رسمية تمتنع عن تطبيق الفصول 37 و40 و51 و52 و54 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية 134
2-عراقيل في تنفيذ آلية التّحكيم والمصالحة 137
أ.إعادة طرح مشروع قانون المصالحة 137
ب.التعاطي السلبي من قبل مؤسّسة المكلف العام بنزاعات الدولة 137
-حملات التشويه 138
-آفاق 2017 139
-التقرير المالي لسنة 2016 143
1-تقرير التصرف لسنة 2016 144
2-القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر2016 153
3-التقرير العام لمراقبة الحسابات لسنة 2016 171
- مذكرة تكميلية للتقرير لسنة 2016 174

الهيئة في أرقام

إلى حدود 2016/12/31

الملفات المودعة

62020 ملف مودع
9797 ملف تمّ تسجيله إجمالا 15 جوان 2016
5488 مطلب تحكيم ومصالحة حسب ما ورد بالملف عند الإيداع
205 ملف متعلق بجهة ضحيّة
685 ملفا مودع من المكلف العام لنزاعات الدولة

الملفات المودعة حسب المكاتب

31414 بالمكتب المركزي بتونس
5468 بالوحدات المتنقلة
4781 بالمكتب الجهوي بصفاقس
4688 بالمكتب الجهوي بقفصة
3443 بالمكتب الجهوي بالقصرين
3435 بالمكتب الجهوي بسوسة
2314 بالمكتب الجهوي بمدنين
2023 بالمكتب الجهوي بقابس
1956 بالمكتب الجهوي بسيدي بوزيد
1447 بالمكتب الجهوي بجندوبة
944 بالمكتب الجهوي بالكاف
107 بمعرض الكتاب
1515 عبر الواب

معالجة الملفات

61347 فرز
5112 ملف رفض أولي
1099 دراسة ملف تحكيم ومصالحة
944 ملف تحكيم ومصالحة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان

الهيئة والاتصال

7 ندوات صحفيّة
78194 متابع على صفحات التواصل الاجتماعي

الموارد البشريّة

562 عون
%54 إطار
%23 عون تأطير
%17 مسدي خدمات
%07 عون تنفيذ وتسيير
%67 إناث 33% ذكور

التواصل مع الهيئة عبر مركز النداء

22538 اتصال وارد على مركز النداء
66 % من الاتصالات الواردة من الذكور
34 % من الاتصالات الواردة من الإناث
1400 اشعار الى مراكز الهيئة

ميزانيّة الهيئة

2.5 مليون دينار لسنة 2014
10 مليون دينار لسنة 2015
14.9 مليون دينار لسنة 2016

وحدة العناية الفوريّة والتعويض الوقتي

4915 مطلب تدخل عاجل
1845 قرار تدخل عاجل
2873 التدخلات المنجزة

توزيع الاستماع حسب المكاتب

17866 جلسة استماع منجزة منذ انطلاق الجلسات الى موفي 2016
16037 جلسة استماع خلال 2016 منجزة حسب المكاتب
81 مكتب استماع
190 متلقي إفادة
9024 مكتب تونس من بينها
1012 وحدات متنقلة
1269 مكتب صفاقس
815 مكتب سوسة
802 مكتب قفصة
714 مكتب قصرين
684 مكتب مدنين
513 مكتب سيدي بوزيد
500 مكتب قابس
418 مكتب جندوبة
286 مكتب الكاف

أهم أنشطة 2016 بالصور

جانفي 2016

- 8 جانفي 2016 احياء ذكرى الشهيد بالقصرين.

- 16 جانفي 2016 لقاء مع المجتمع المدني بمنزل بوزلفة.

- 22 جانفي 2016 لجنة جبر الضرر في لقاء تشاوري مع المجتمع المدني.

فيفري 2016

2 فيفري 2016 جلسة عمل مع الهيئة الوقتية للاشراف على القضاء العدلي.

15 فيفري 2016 زيارة وفد من لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ العفو التشريعي العام والعدالة الانتقالية إلى الهيئة.

16 فيفري 2016 وفد من الوكالة السويدية الدولية للتنمية والشراكة يزور الهيئة.

17 فيفري 2016 جلسة عمل مع وزير الشؤون الدينية للتباحث حول جبر الضّرر لضحايا (بتمكينهم من الحج).

فيفري 2016

18 فيفري 2016 جلسة حوار مع ضحايا من الحركة الديمقراطية التقدمية.

21 فيفري 2016 اجتماع ببلدية المنيهلة تحت عنوان «المرأة و العدالة الانتقالية».

25 فيفري 2016 ايداع ملف عين دراهم «منطقة ضحية».

26 فيفري 2016 لقاء تشاوري حول العلاقة بين الهيئة و الدوائر القضائية المتخصصة.

مارس 2016

4 مارس 2016 لقاء القاضية الكلمبية مارسيا رودريغز للتباحث حول آليات مكافحة الفساد.

9 مارس 2016 جلسة عمل مع مرصد الاعلام و التكوين و التوثيق و الدراسات حول حماية حقوق الطفل .

16 مارس 2016 دورة تكوينية مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة و المفوضية السامية لحقوق الانسان.

أفريل 2016

02-01 افريل 2016 افتتاح المكاتب الجهوية.

10 أفريل 2016 ملتقى تحسيسي مع المجتمع المدني و ضحايا بولاية توزر.

14 أفريل 2016 انطلاق أول وحدة متنقلة لجمع ملفات الضحايا باتجاه ولاية سليانة.

14 أفريل 2016 ورشات تكوينية لفائدة الديوان الوطني للاسرة و العمران البشري.

أفريل 2016

20 أفريل 2016 زيارة وزير املاك الدولة:«الدولة تقبل بمبدأ الصلح بخصوص معالجة الملفات في إطار مسار العدالة الانتقالية».

21 أفريل 2016 الوحدة المتنقلة تتجه الى المنستير و القيروان.

28 أفريل 2016 وفد من الهيئة يكرم المقاوم حمد بن محمد المباركي في الحامة.

29 أفريل 2016 جلسة عمل مع التنسيقية الوطنية المستقلية للعدالة الانتقالية «اتينا لانجاح المسار ويجب ألا تفرقنا التفاصيل».

ماي 2016

5 ماي 2016 امضاء أول اتفاقية تحكيم و مصالحة.

10 ماي 2016 لقاء مع ضحايا من أحداث الخبز.

14 ماي 2016 لقاء مع الاذاعات الجمعيتية حول دور الاعلام الجمعياتي في مسار العدالة الانتقالية بقفصة.

ماي 2016

16 ماي 2016 ايداع ملف جماعي لضحايا نساء من منشور 108.

20 ماي 2016 تقديم التقريرالسنوي لسنة 2015 لرئيس مجلس نواب الشعب.

25 ماي 2016 ندوة حول الهيئات المستقلة.

27 ماي 2016 جلسة عمل مع وفد من الامم المتحدة للمرأة ONU FEMMES.

جوان 2016

▶ 1 جوان 2016 تسليم التقرير السنوي للهيئة لرئيس الحكومة.

▶ 23 جوان 2016 تسليم التقرير السنوي للهيئة لرئيس الجمهورية التونسية.

من 07 إلى 15 جوان 2016:

الدولة التونسية، نشطاء سياسيون، حقوقيون، أحزاب سياسية، منظمات، نقابات، شخصيات وطنية ومجتمع مدني يودعون ملفات لدى الهيئة

جوان 2016

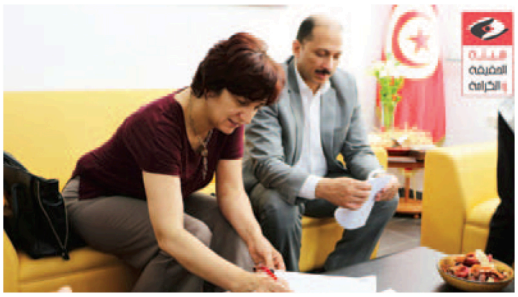

جوان 2016

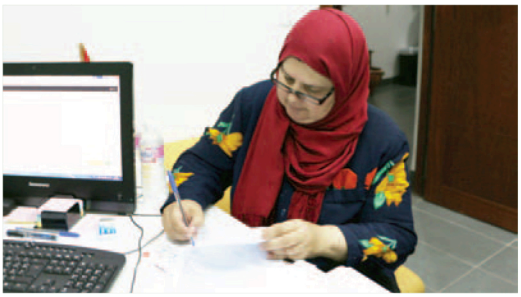

جويلية 2016

1 جويلية 2016 جلسة عمل مع منظمة بوصلة للتباحث في سبل التعاون ودعم الشفافية.

13 جويلية 2016 جلسة عمل مع وزير العدل.

18 جويلية 2016 الهيئة تقدم رأيها حول مشروع القانون المتعلق بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي أمام لجنة التشريع العام.

27 جويلية 2016 مقاربة النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية بتونس.

أوت 2016

02 أوت 2016 زيارة السيد ديميتار شالاف، ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس.

03 أوت 2016 جلسة حول الجهة الضحية مع شركاء في المجتمع المدني.

05 أوت 2016 زيارة وفد من جامعة النجاح بفلسطين.

09 أوت 2016 تنسيق مكاتب الهيئة مع المجتمع المدني المحلّي.

أوت 2016

16 أوت 2016 وفد ألماني حكومي في زيارة لهيئة الحقيقة والكرامة.

17 أوت 2016 جلسة عمل مع وفد من الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة السيد المولدي الجندوبي.

18 أوت 2016 لقاء حواري مع لجنةمتابعة تفعيل العفو العام.

31 أوت 2016 جلسة عمل لتقييم تقدم أشغال لجنة جبر الضرر.

سبتمبر- أكتوبر 2016

05 سبتمبر 2016 ورشة تكوينية حول تقنيات البحث والتقصي للباحثين والقضاة.

06 سبتمبر 2016 لجان الحقيقة والمصالحة في افريقيا تنشئ شبكة مشتركة بكيغالي(روندا).

16 سبتمبر 2016 ورشة عمل حول جبر الضرر وصندوق الكرامة مع ممثلين عن رئاسة الحكومة و وزارة المالية وممثلي عن وزارات أخرى.

22 سبتمبر 2016 اجتماع لجنة القيادة لمشروع تفعيل مسار العدالة الانتقالية بتونس. COPIL

سبتمبر- أكتوبر 2016

26 سبتمبر 2016 ورشة حول حفظ الذاكرة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية.

13 أكتوبر 2016 عرض نتائج أعمال الهيئة حول مسح انتهاكات حقوق الانسان.

15 أكتوبر 2016 جلسة عمل مع وزير الداخلية.

25 أكتوبر 2016 إمضاء ميثاق تغطية جلسات الاستماع العلنية مع نقابة الصحفيين والهياكل المهنية للإعلام الوطني.

سبتمبر- أكتوبر 2016

توجيه دعوة للأحزاب السياسية و المنظمات الوطنية لحضور أول جلسة علنية ومدهم بالتقرير السنوي

26 سبتمبر 2016 مع حزب العمال

27 سبتمبر 2016 مع حركة النهضة

06 أكتوبر 2016 مع الهيئة الوطنية للمحامين

11أكتوبر2016 مع حزب التيار الديمقراطي

14أكتوبر2016 مع الاتحاد العام التونسي للشغل

سبتمبر- أكتوبر 2016

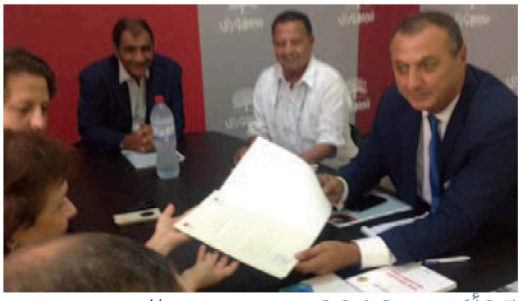

25أكتوبر 2016 مع حزب الجمهوري

31 أكتوبر 2016 مع حزب التكتل

نوفمبر 2016

- 03-02 نوفمبر 2016 المؤتمر الوطني للعدالة الانتقالية.

- 14-04 نوفمبر 2016 إمضاء اتفاقيات مع وسائل إعلام وطنية لتغطية جلسات الاستماع العلنية.

نوفمبر 2016

14-04 نوفمبر 2016 إمضاء اتفاقيات مع وسائل إعلام أجنبية لتغطية جلسات الاستماع العلنية.

17 نوفمبر 2016 أول جلسة استماع علنية.

18 نوفمبر 2016 جلسة استماع علنية.

ديسمبر 2016

07 ديسمبر 2016 المصادقة على ميزانية الهيئة بمجلس نواب الشعب.

17 ديسمبر 2016 ثاني جلسة استماع علنية.

30 ديسمبر 2016 إكساء أول قرار تحكيمي تصدره هيئة الحقيقة والكرامة بالصبغة التنفيذية من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف.

كلمة الرئيسة

مثّلت سنة 2016 سنة الإقلاع لهيئة الحقيقة والكرامة و تسارع نسق أنشطتها كما يبيّنه هذا التقرير فيما يتعلق بجميع محاور عهدتها المتمثلة خصوصا في :

- تكثيف نسق جلسات الاستماع السرية، وتعزيز فرق التحرّي التي إستكملت عمليات الفرز والمسح وإنطلقت في أعمال التقصي، و شرعت في التحقيق في الملفات التي سيتم إحالتها على الدوائر القضائية المتخصّصة.
- التقدّم في إجراءات التحكيم وإمضاء أول قرار تحكيمي تم اكساءه بالصيغة التنفيذية.
- الشروع في إعداد البرنامج الشامل لجبر الضّرر.
- وضع الإجراءات التي تراعي مقاربة النّوع الاجتماعي.
- التقدّم في الأعمال المتعلّقة بأماكن الذاكرة وتركيز برنامج مسح أرشيفي مرتبط بتاريخ تونس المتواجد سواء في تونس أو في الخارج.
- الانطلاق في جلسات الاستماع العلنية لكشف حقيقة الإنتهاكات للرأي العام.

وتابع التونسيون هذه الجلسات التي كشفت معاناة الضحايا، وكان يردّد أغلبهم "هل كان هذا يحدث في تونس؟ لم نكن نعلم!"، حيث اكتشف التونسيون عبر هذه الجلسات الأهوال التي عاشها الآلاف من الضحايا، كما اكتشف معاناة الأم التي تبحث عن ابنها الذي قتله الأمن تحت التعذيب، والقهر الذي عرفه طالب جامعي طيلة حياته لأنه لم يكن في صفّ النظام، ووجع فتاة غير مسيّسة حُرمت من الدراسة لمجرّد ارتدائها للحجاب.

وفي المقابل، واجهت هيئة الحقيقة والكرامة خلال هذه السنة حملات تضليل استهدفتها بمعدّل 36 مقالا في الشّهر، وقد بلغت هذه الحملة ذروتها في شهر ديسمبر بـ95 مقالا، وذلك بالتزامن مع عقد جلسات الاستماع العلنية التي أحرجت أعداء العدالة الانتقالية.

وركّزت حملات التشويه التي تستهدف الهيئة على التشكيك في عهدتها من خلال الطعن في قانون العدالة الانتقالية، والتشكيك في استقلالية الهيئة وحيادها، وصل إلى حد إتهام الهيئة بالفساد.

ساهم مشروع قانون المصالحة الاقتصادية في التشويش على أعمال الهيئة، وهو قانون يقوّض الصّرح المؤسساتي لدولة القانون الذي تعمل تونس على بناءه بفضل دماء شهداء الثورة، وذلك كما كرّسه دستور الجمهورية الثانية والذي يفترض أن يكون رئيس الجمهورية هو الضامن المؤسسي له.

واجهت الهيئة اتهامات بأنّها تتمتّع بصلاحيات «خارقة للعادة»، وبأنها تشكّل «دولة داخل الدولة» دون أيّ رقابة. والحال أنّ الهيئة تواجه، عند ممارستها لمهامها، عدة تعطيلات من مؤسسات الدولة رغم التعاون الإيجابي الذي لمسته الهيئة من بعضها و التي ساعدت الهيئة في إنجاز أعمالها.

و تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة تسعى في أعمالها إلى تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة من خلال تطويرها لنظام الرقابة الداخلية و تركيزها لخطة مدير للتدقيق الداخلي. كما أن تقارير مراقب الحسابات أكدّ على أنّ القوائم المالية للهيئة تعطي صورة حقيقية وصادقة، وتعبّر بأمانة عن كافة النواحي الجوهرية للتصرفات المالية لهيئة الحقيقة و الكرامة. وتمارس الهيئة نشاطها تحت رقابة دائرة المحاسبات وتخضع لرقابة مجلس نوّاب الشعب من خلال المصادقة على ميزانيتها.

لقد اختارت تونس في دستورها أن تعالج الأحداث الأليمة التي عرفتها البلاد بين 1955 و2013 عبر مسار العدالة الانتقالية. ويهدف هذا الخيار لتخفيف حدة التوترات التي عصفت بالمجتمع ولتحقيق تماسكه الاجتماعي، السبيل الوحيد لمواجهة التطرف.

ويضمن حفظ الذاكرة عدم تكرار الانتهاكات التي أنهكت الدولة ودمّرت اقتصادها. بذلك يظلّ مسار العدالة الانتقالية هو الطريقة المثلى لتركيز الديمقراطية.

ويجب التذكير بأن الهيئة لا تحاكم الأشخاص المنسوب إليهم الانتهاك، ولا تقوم بتعقبهم. فهي تقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان إضافة للانتهاكات المتعلّقة بالفساد المالي و الاعتداء على المال العام، وتحدّد المسؤوليات، كما تكشف الحقيقة وتعيد الحقوق للضحايا.

إن أولئك الذين يحاربون مسار العدالة الانتقالية لا يمتلكون في الواقع أي إرادة للمصالحة مع ضحاياهم، أو طلب الاعتذار من المجموعة الوطنية التي لا طالما نهبوها.

وتؤكد هيئة الحقيقة والكرامة عزمها على استكمال مسار العدالة الانتقالية بخطى ثابتة وهي على ثقة بأنها ستجد التعاون المطلوب من مختلف الاطراف فيما ما تبقّى من عهدتها، وهذا ما ينتظره عموم الشّعب التونسي●